

التوضيحية المرفقة به وذلك بسبب الأهمية التاريخية لهذا الحدث :

افغانستان وبلغاريا وبوروندي وتشاد والكونغو وكوبا والمانيا الشرقية وغينيا الاستوائية وغينيا والهند ومدغشقر وماليزيا ومالي ومنتغوليا والنيجر وباكستان ورومانيا والسنتغال وسيراليون وتانزانيا وأوغندا ويوغوسلافيا وزيمر .

لقد عرضت القضية الفلسطينية على الجمعية العمومية منذ نيسان ١٩٤٧ . ونتيجة لبعض القرارات الأولى التي أصدرتها الجمعية العمومية والمتعلقة بهذه القضية فإن عددا كبيرا من الفلسطينيين نقلوا من أرضهم واضطروا الى معاناة وضع اللاجئين . كما ان الشعب الفلسطيني منع من ممارسة حقوقه الثابتة بما فيها حقه في تقرير المصير وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقواعد المعترف بها من القانون الدولي . لكن يبقى انه خلال أكثر من عشرين سنة غابت المسألة الفلسطينية وغابت مسألة وضع الشعب الفلسطيني وحقه عن جدول أعمال كل دورات الجمعية العمومية ، وذلك رغم ان الجمعية العمومية وسواها من أجهزة الأمم المتحدة عالجت مختلف جوانب القضية الفلسطينية وتشعباتها ونائجها خلال هذه الفترة . ومنذ ١٩٤٨ اعترفت الجمعية العمومية وأكدت حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة الى أراضيهم ، ومنذ ١٩٧٠ اعترفت وأكدت الحقوق الثابتة لشعب فلسطين ومن ضمنها حقه في تقرير المصير . كما اعترفت المجتمع الدولي ، خارج إطار الأمم المتحدة ، في السنوات الماضية بهذه الحقوق في أشكال مختلفة .

... وحيث ان الأمم المتحدة تحل منذ انشائها مسؤولية تاريخية سياسية وقانونية تجاه القضية الفلسطينية ، فعلى الجمعية العمومية ان تبحث في القضية الفلسطينية كقضية فلسطينية شكلا ومضمونا ، وان تدرج بالتالي في جدول أعمالها مسألة عنوانها « القضية الفلسطينية » .

وقد أدت موافقة الجمعية العمومية على هذا الطلب الى ردة فعل عنيفة من جانب اسرائيل عبر عنها المندوب الإسرائيلي بقوله ان حكومته « لن تنفق مكدومة اليدين لان في ذلك (أي قرار الجمعية العمومية) تهديدا لصلحتها الحيوية وحيياة مواطنيها » . كما صرح المندوب الإسرائيلي ان

الولايات المتحدة أكدت لحكومته بأنها لا تعتبر منظمة التحرير الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني وإنما ما زالت تعترض على انشاء دولة فلسطينية بين اسرائيل والاردن وبهذه المناسبة أكد الزعيم السوفياتي ليونيد بريجنيف في رسالة بعثها الى رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ان بلاده ستؤيد تأييدا كاملا الموقف الفلسطيني عند مناقشة القضية الفلسطينية في الجمعية العمومية . وذكرت مصادر صحافية مطلعة ان رسالة بريجنيف أكدت مجددا نظرة الاتحاد السوفياتي الى القضية الفلسطينية باعتبارها كقضية وطنية تحريرية ومسألة حق تقرير مصر ، وان الدبلوماسية السوفياتية ستضع كل ثقلها لدعم الموقف الفلسطيني في الأمم المتحدة . وفي الواقع تقدمت ٧١ دولة عربية وأجنبية بمشروع قرار الى الجمعية العمومية لدعوة منظمة التحرير لارسال وفد لها للمشاركة في مناقشة القضية الفلسطينية . وفيما يلي نص مشروع هذا القرار الهام :

« ان الجمعية العمومية ، اذ تعتبر ان الشعب الفلسطيني هو الفريق الرئيسي المعني في مسألة فلسطين ، تدعو منظمة التحرير الفلسطينية ، وهي ممثلة الشعب الفلسطيني ، للمشاركة في مناقشات الجمعية العمومية حول مسألة فلسطين في الجلسات العامة » . وقد حاز هذا القرار تأييدا ساحقا من الدول الاعضاء اذ تم اقراره بأكثرية ١٠٥ أصوات شملت دول اوروبية رئيسية ومجبة مثل فرنسا وابطاليا والنرويج وايرلندا ولم تصوت ضده سوى دول هي الولايات المتحدة واسرائيل وبوليفيا وجمهورية الدومينيك كما امتنعت ٢٠ دولة عن التصويت بما فيها بريطانيا والمانيا الغربية . وبناء على هذا القرار وجه رئيس الجمعية العمومية عبد العزيز بوتفليقة برقية الى منظمة التحرير دعاها فيها الى المشاركة في مناقشة القضية الفلسطينية في مطلع شهر تشرين الثاني (توفمبر) . وواضح ان لهذا القرار أهمية كبرى لانه يعترف رسميا للمرة الأولى منذ ١٩٤٧ بكون الشعب الفلسطيني هو الطرف الرئيسي في قضية فلسطين باعتبارها كقضية دولية ، كما يعترف بمنظمة التحرير كممثل شرعي لهذا الشعب ، مما يعني ضمنا الاقرار بأن السلام والاستقرار في الشرق الاوسط مستحيلان بدون ضمان الحقوق الوطنية